كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

واقع ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات التنمية وسوق العمل في المملكة العربية السعودية

إعـــداد

الطالبة / نور فهد الشمري

أستاذة المقرر

د / بتول السعدون

﴿ المجلد الخامس والثلاثون – العدد الحادى عشر – نوفمبر ٢٠١٩م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة الدراسة:

تعـــلم لتعرف ،تعـــلم لتكون ،تعلم لتعـمل ،تعلـــم لتعيـــش مع الأخـــرين ..

لطالما سمعنا هذه المقولة الحقيقة والصادقة في كل أجزاءاها فالعلم هو سلاح الإنسان الأول في الحياة والإنسان طالما لم يتعلم فلن يكون قادراً على الحياة أصلاً ؛فضلاً عن أن الإنسان مذ نفخة الروح الأولى فيه وهو يتعلم كيف يتنفس ويمضغ ويتثاءب ايضاً فسبحان من حث في محكم كتابه على العلم إذ قال:{اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} [العلق: ٣ – ٥]. والعلم أوسع الأبواب إذ لم يكن هو الباب الوحيد الذي يعين ويساعد الإنسان على تكوين شخصيته الخاصة به وتكوين رغباته وميوله والطريق لإكتسابه المهارات والمعارف والقيم والإتجاهات التي تُسهم في تمكينه للحصول على فرصة العمل المناسبة له والتي تسد ثغرة ونقص في إحتياجات التنمية الوطنية. والعلم اليوم تمثله كمؤسسات حكومية وزارة التعليم والتي تُعنى مشكورة بفتح المدارس والمعاهد والكلياتوالجامعات بل وتتوسع في ذلك لتنشئ مراكز أبحاث وتطوير من أجل التحكم وضبط الجودة لمخرجات التعليم والتي هي لُب العملية التعليمية اليوم ؛ورغم ذلك ترى الباحثة والتي هي من مخرجات هذا التعليم وعاملة فيه ومن خلال القراءات والإطلاع في هذا المجال أنه لاتزال هنالك فجوة واسعة بين مخرجات التعليم وبين الإحتياجات الفعلية لسوق العمل والتي من خلال الدراسات السابقة تبين أنها مشكلة حقيقة في الوطن العربي كافة وليست حصراً على المملكة العربية السعودية ،وقد تكون هذه الفجوة نتيجة للطفرة الاقتصادية التي عاشتها المنطقة العربية في عقد الثمانينات عندما أصبحت الوظيفة العامة هي الملاذ الأخير لكافة خريجي مؤسسات التعليم العالي بغض النظر عن مدى تمييز أو نوعية التخصص ،حتى وصل الحال إلى تضخم أعداد الخريجين فلم يعد سوق العمل قادراً على إستيعاب كل هذه الأعداد المتزايدة مع التوسع في عدد الجامعات وتزايد عدد السكان ،يضاف إلى هذا السبب أن سوق العمل اليوم ومع العولمة والتغيرات الكبرى والسريعه التي طرأت على العالم نجد كم هائل من الوظائف المستحدثة والوظائف التي عفى عليها الزمن وإختفت. فآليات سوق العمل من قطاعات حكومية وخاصة لم تعد بحاجة إلى التخصصات القائمة والتي يغلب عليها الطابع النظري والإنساني ؛ممايزيد ويعمق حدة الفجوة بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل.ومع الأسف اننا في المملكة العربية السعودية نرى معدلات الإنفاق العام على قطاع التعليم وتخصيص نسب عالية من الناتج القومي لغرض الإنفاق على هذا القطاع إلى الحد أن تصل هذه النسب إلى مستوى الدول المتقدمة إلا أنه في الوقت نفسه نرى زيادة ملحوظة في معدلات البطالة بين الخريجين ،وتدني واضح في جودة وكفاءة مخرجات التعليم وكذلك في العوائد العامة على التنمية وإنعكاساتها على المجتمع.

مشكلة البحث:

ترى الباحثة أن وجود هذه الفجوة بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل هي المحرض الأول للبحث ،ومن عرض المقدمة تبين كيف أن الحاجة أصبحت ملحة لمثل هذه الدراسات وإجراء المزيد من البحوث للكشف عن الأسباب التي أدت لوجود مثل هذ الفجوة وإتساعها والمحاولة من خلال هذه البحوث ردم ولو جزء يسير منها. ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيسى القائل:

ما واقع ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات التنمية وسوق العمل في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة البحث :

من هذا السؤال الرئيسي (ماواقع ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات التنمية وسوق العمل في المملكة العربية السعودية؟) تتفرع الأسئلة الأتية:

ماهو واقع مخرجات التعليم في المملكة ؟

ماهي التخصصات الأكثر شيوعاً في المملكة ؟

مالتخصصات الأكثر طلباً لسوق العمل السعودي ؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وصف مشكلة عدم الملائمة أو التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية ، وفي نفس الإطار يهدف إلى التعرف على متطلبات سوق العمل من مؤسسات التعليم؛ من أجل ردم الفجوة بينهما.

أهمية البحث:

-عدم ملائمة المناهج الدراسية التقليدية مع متطلبات سوق العمل ووجود الحاجة لتخصصات تطبيقية ومهنية.

-أغلب الوظائف اليوم وفرص العمل المتاحة تتطلب مهارات وخبرات لم يتم تزويد الطلبة بها.

-أغلب الأعمال المتوفرة في سوق العمل هي أعمال فنية وتحتاج لمهارات تقنية ومهنية عالية.

-خطط التوسعات والمشاريع الجديدة اليوم ،تتطلب إستحداث وظائف جديدة تحتاج لتخصصات مستحدثة كذلك.

-تضخم أعداد الخريجين من التخصصات النظرية والذي لم يعد بوسع سوق العمل إستيعابهم.

حدود البحث :

يتـــحدد هذا البحـــث في تحـــديد مـــلاءمة مـــخرجات التعليم الـــعالي الســـعودي الحـــكومي لإحـــتياجـــات ســـوق العمل في المـــملكة العربية السعودية.

الـــحدود المـــكانية : المـــملكة العـــربية الســـعودية.

الـــحدود الـــزمانية : الفصل الدراسي الثاني لعام ١٤٤٠هـ.

الـــحدود الـــبشرية: خريـــجي جـــامعات المـــملكة العـــربية السعودية.

مصطلحات الدراسة :

- **تخصصات التعليم:**" هو كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية " (وزارة التعليم، ١٩٩٥م).
- **مخرجات التعليم:**"عبارات أدائية توضح المعارف والمهارات والمواقف والاتجاهات والقيم المتوقع تحققها للطالب بعد دراسته للمساق الدراسي والنجاح فيه."(عمادة التخطيط والجودة في جامعة الأزهر)
- **التنمية:** "هي عملية تغير مقصودة وفق سياسة مرسومة تنفذ بواسطة الهيئات القومية على المستوى الرسمي وعلى المستوى المحلي، لتحقيق نظم جديدة ،وإيجاد قوى إجتماعية جديدة، أو إعادة توجيه تنشيط القوى الموجودة وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف المرغوبة."(إبراهيم،١٤٠٩،ص٢٥٥)
- **متطلبات التنمية:**"الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي ويقصد بها في هذه الدراسة تلبية احتياجات القطاع الخاص ومؤسساته الأهلية من الكوادر السعودية المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة."(النفيعي،١٤٣٠هـ،ص١٥)
- **ملائمة التعليم العالي لمتطلبات التنمية**":انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي. " (الزهراني، ١٤٢٣هـ، ص ٢١)

ثانياً : الإطار النظري للدراسة

أولاً: مخرجات التعليم ..

التعليم في العصر الحاضر يتميز بثلاث مظاهر أساسية وهي :تبلوره علي هيئة برامج تعليمية عامة وتدريبة خاصة؛ تكون سبباً وعاملاً أساسياً في التقدم الاقتصادي كما حدث مع الإتحاد السوفيتي سابقاً ويحدث الأن في اليابان والولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة ، والظاهرة الثانية أن التعليم الأن يعد الفرد والجماعات لنوع معين من الحياة العلمية والعملية في مجتمعات المستقبل وليس فقط في المجتمعات الحالية .فبينما كان التعليم في السابق يكرر العلاقات الاجتماعية السائدة ،أصبح الأن يعد الأفراد لنوع جديد من النظم والعلاقات إذ يعتمد على التغير السريع في نواحي الحياة.أما الظاهرة الثالثة والتي هي لُب هذا البحث وموضوعه ألا وهي التناقض القائم بين نتاج النظم التربوية والتعليمية من الخريجين وبين الحاجات الحقيقة للمجتمع ،في حين أن المجتمعات في السابق كانت لاتجد صعوبة في الإفادة من خريجي الجامعات والمعاهد وتشغيلهم ،أما اليوم فهي تعاني بشدة إما من نقص معين في عدد خريجي بعض التخصصات أو زيادة مفرطة في تخصصات أخرى. وكلا الحالين لايساعد المجتمع على تنظيم تقدمه وتطوره بصورة تحقق آمانيه وطموحاته وخططه للمستقبل ؛ولذلك نجد سوق العمل يرفض بعض خريجي المؤسسات التعليمية إما لتدني مستويات إعدادهم أو عدم ملاءمة هذا الإعداد التقليدي للحاجات الجديدة والمتطلبات الفنية والمهنية المتغيرة.(شوق،١٤١٦هـ) وعلى الرغم من أن **أهداف استراتيجية خطة تنمية التعليم العالي في المملكة التاسعة ٢٠١٤-٢٠١٨م** هي أن تسعى إلى تطبيق السياسات التالية والتي لها دور عظيم في تطور مخرجات التعليم وهي التقويم المستمر لمناهج التعليم الجامعي، وإنشاء كليات وأقسام وبرامج جامعية جديدة تواكب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل وتطوير الكفاءة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي ،والعمل على خفض متوسط عدد السنوات التي يقضيها الطالب في تلك المؤسسات حتى سنة التخرج إلى (٤،٥) سنة للكليات ذات السنوات الدراسية الأربع، وإلى (٥،٥) سنة للكليات ذات الخمس سنوات دراسية، وإلى (٦،٥) سنة للكليات ذات الست سنوات دراسية وابتعاث ما لا يقل عن ١٠% من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات لنيل درجة الدكتوراه، وذلك حسب احتياجات كل جامعة والتخصصات الموجودة فيها، والعمل على زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الى مالا يقل عن ٥% من طلاب المرحلة الجامعية، ودعم برامج الدراسات العليا في الكليات المختلفة عن طريق إحداث برامج جديدة للماجستير، والدكتوراه، مع التركيز على العلوم الهندسية والتطبيقية، والعلوم الطبية، والعلوم الطبيعية، والتوسع في نشر آليات التعليم التعاوني بمؤسسات التعليم العالي، وذلك في الكليات التي تتوافق مع هذا النوع من التعليم والعمل على تلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص من العمالة من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص لتوفير الاحتياجات من القوى العاملة.

ورفع القدرات العلمية لمراكز البحوث بالجامعات لتمكينها من تأدية مهماتها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته. والتوسع في إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة وتوسيع نشاطاتها، ودعم مشاريع البحوث العلمية في الجامعات والتوسع فيها، وإجراء الدراسات اللازمة للتطوير النوعي في الجامعة.كذلك تنويع مجالات البحوث العلمية، وزيادة عدد الدورات والبرامج التأهيلية والتعليم الموازي وزيادة أعداد المقبولين بها بما يتفق مع احتياجات سوق العمل. وتطوير الخدمات والأنشطة الطلابية في المجالات المختلفة، وزيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية، وتحسين جودة التعليم، وتطبيق النظم الإدارية الحديثة، والتوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات،والتوسع في برامج الدراسات العليا وتنويعها، ودعم البحث العلمي وتعزيزه وزيادة المساهمة في إنتاج المعرفة.وتحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية،وتطوير أوجه التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية.**ورغم كل هذه الأهداف التي سعت ولازالت تسعى لتحقيقها** إلا أنه لايزال هنالك فجوة واضحة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والتنمية والوطنية والتي ظهرت واضحة في ملخص الدراسة التي قدمها –كولين باول–من منظمة اليونسكو في ندوة –مستقبل التعليم في المملكة– والتي كتب فيها يقول:"أنه ليس هنالك رؤية واضحة متفق عليها لأولويات التعليم الجامعي وللتغير الذي المجتمعات في التدريس والبحث لجعل برامج التعليم الجامعي مواكبة للتحديات التي تواجه المجتمعات في المستقبل ، وأنه يجب إحداث طرق تضمن أن تكون البرامج ذات نوعية عالية ومواكبة للتحديات، وأنه يجب تفعيل طرق تضمن إبرام إتفاقيات ومشاركات بين الحكومات والمؤسسات والمصانع وبين المجتمع،وعلى برامج التعليم الجامعي أن تضطلع بمسؤولية فكرية في سبيل إعداد الحرفيين والمهنيين المؤهلين والمبدعين وكذلك مسؤولية أخلاقية تضمن مواطنة مسؤولة ومستنيرة."ولأن هذه الندوة كانت عبارة عن الرؤى المستقبلية للتعليم ؛لذا جاءت حقيقية حتى يومنا هذا فلا يزال هنالك عدم رؤية وفصل واضح بين التعليم متمثلاً في الجامعات وبين مستقبل الخريجين وفرص عملهم داخل السوق السعودي ،إذ لا تدرس الجامعات حاجة سوق العمل وتوظفها في تخصصاتها داخل الكليات وهذه مشكلة جذرية ،كما أن أغلب الطلبة تكون توجهاتهم نحو التخصصات الإجتماعية والإنسانية والتي تعد من أكثر التخصصات التي تغذي المجتمع بالألاف من الخريجين بعكس التخصصات التطبيقية والمهنية والتي هي مايحتاجها سوق العمل ؛إذا لاتحتاج التنمية اليوم إلى معرفة نظرية فقط بل هي بحاجة شديدة لمتعلم عامل ومُعد جيداً للإنخراط في سوق العمل.ولو نظرنا إلى التعليم في بعض الدول النامية ولنأخذ على سبيل المثال دولة (سنغافورة) كنموذج فإننا نجد أن النظام الخاص بالتعليم يُشجع فيه على التفرغ

للتعليم حتى سن السادسة عشرة ويصمم التعليم بحيث يتناسب مع ميول وقدرات المتعلمين ، ولكن في التعليم لما فوق الثانوي يصمم ليوافق الإحتياجات الوطنية الاقتصادية. والحكومة السنغافورية تنفق بسخاء على تمويل التعليم ،ولكنها حذرت في نفس الوقت من التوسع في التعليم الجامعي وأن التطوير في التعليم لما بعد الثانوي يراعى فيه أن يلبي احتياجات المجتمع الاجتماعية والإقتصادية ،ولذلك نجد أن من بين كل ست مؤسسات للتعليم لما فوق الثانوي هناك مؤسستان فقط تقدم تعليماً جامعياً أما البقية فهي مؤسسات ذات تعليم تقني متعدد يقصد به تحقيق الإحتياجات الاقتصادية لسنغافورة ،وبذلك تفادت الحكومة التضخم في التأهل والتعليم غير الضروري وربطت توسع التعليم لما فوق الثانوي بإحتياجات سنغافورة الاقتصادية ،وهي في نفس الوقت لاتركز على التدريب فقط بل تقدم قاعدة عريضة من التدريب يكون من مخرجاتها مساعدة الطالب على دخول عالم العمل بذهنية مدربة وبمقدرة واقعية تعد المتعلم للعمل الفعلي. وبذلك يلاحظ أن من مهام التعليم الجامعي إعداد المتعلم للواقع الفعلي وليس امتلاك المعرفة في حقل التخصص دون المعرفة الفعلية لكيفية استخدامها في موقع العمل. (ماني،١٩٩٨م)

التطور التربوي والبحث العلمي وانعكاسه على التخصصات والدراسية :

ولإعداد متعلم عامل لابد من تفعيل دور البحث العلمي والتجريب التربوي بإعتبار أن من وظائف البحث العلمي أن يمثل عنصراً منشطاً للمؤسسات في المجتمع هذا لإن؛طبيعة البحث العلمي هو البحث عن الجديد في المعرفة والتقنية ،ومجال تطبيق كلاً من المعرفة والتقنية هو المؤسسات في المجتمع ،فتقوم بتقديم حلول مبتكرة للمشكلات ،وبذلك يتفاعل البحث العلمي مع التقني أخذاً وعطاءً، وتوظيف المعرفة والتقنية لخدمة الإنسان وسعادته.

والمتتبع للتطوير التربوي المعاصر يدرك أنه مجال لجميع معطيات البحث العلمي والتقدم التقني ،ولتفعيل دوره يجب أن يكون هناك دعم مادي قائم على إقتصاد لديه القدرة على بذل المال في سبيل تيسير التعلم وإكساب الخبرات المطلوبة التي تقدم السعادة للإنسان وتخفف العناء عنه، وتُصلح من إقتصاده لإن التعليم هو أكبر ثروة للأمة ينبغي أن تسعى بكل جهدها في سبيل تعليم كل فرد فيها. والمناهج هي من أكثر الجوانب التربوية التي تتأثر بالجانب التقني ،لإن المعرفة حبيسة الرفوف والكتب إذ لم تنقلها لنا المناهج والمقررات الدراسية ،فتُنقل الخبرات الحديثة من خلال المناهج وتنتشر في المجتمع من خلال المدارس والجامعات والتي لها تأثير كبير في نظرة الأفراد وإتجاهاتهم ،ونظراً للإنفجار المعرفي المهول لم تعد المناهج والمقررات الدراسية قادرة على نقل جميع المعارف والخبرات بسبب؛ كثرة المتاح والمستحدث الذي يضيفه البحث العلمي.

ويظهر دور البحث العلمي المتميز في إختيار الخبرات المرغوبة والملائمة للمجتمع وفق الأسس العلمية مما يجعل إستحداث تنظيمات جديدة لخبرات المنهج أمراً بالغ الأهمية. والتقدم التقني أثر ولازال يؤثر في المناهج لإن المعلومات التقنية قد فرضت نفسها واستأثرت بجزء من الخبرات المرغوب تعلمها،فأصبحت الخبرات المتعلقة بالحاسب الألي جزءاً مهماً بالنسبة لمناهج الدراسة في التعليم العام وأصبح الحاسب الألي وبرامجه مشاركاً فعالاً في عملية التدريس ، مما جعل ظهور طرق مختلفة للتدريس لتواكب الخبرات والتقنية الحديثة فظهرت طرائق التعلم الذاتي والتعليم الفردي والتعليم بالفريق والتعليم بالحاسب الألي والتعليم بحل المشكلات كما ظهرت آساليب جديدة في تقويم المناهج مثل التقويم بالأهداف والتقويم بالنماذج وكذلك آساليب تقويم مخرجات المناهج بإستخدام أسلوب الإختبارات الموضوعية والإستبانات وبطاقات الملاحظة. ولعله من أهم الأشياء والأمور التي ينبغي توجيه البحث العلمي لها هي أن يسهم في إعادة الأمة إلى هويتها التربوية وذلك بإعتماد مناهج البحث العلمي وفقاً لمعطيات الكتاب الكريم والسنة النبوية ،فينبغي أن يستمد البحث العلمي علومه من الوحي والكون والإنسان لتوجه المناهج توجيهاً إسلامياً وتأخذ بأسباب التقدم والرقي.(الشيخ،٢٠٠١م)

الجامعات في المملكة العربية السعودية ومخرجاتها:

تبلغ عدد الجامعات السعودية ٤٢ جامعة، منها ٣٠ جامعة حكومية و ١٢ جامعة أهلية ، أما بالنسبة للكليات فهنالك ١٣ كلية حكومية وخاصة و٧ كليات عسكرية. (الهيئة العامة للإحصاء)كلها تقوم بدورها الطبيعي في التدريس والبحث وخدمة المجتمع وقد بذلت تلك الجامعات الكثير من الجهد لإستقبال الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة الذين يرغبون في التعليم الجامعي ومن أكبر الجامعات وأفضلها حتى على مستوى الشرق الأوسط هي جامعة الملك سعود إذ يبلغ عدد المنتسبين لها في أخر إحصاء (٥١١٧٨) طالباً وطالبة.

وكذلك كشف التقرير الذي أعدته مؤخراً وزارة التعليم ١٤٣٨/١٤٣٩هـ عن توقعها استيعاب ٩٣% من خريجي وخريجات الثانوية العامة في الجامعات الحكومية.وكشف التقرير أن إجمالي الطلاب والطالبات المتوقع قبولهم في مرحلة البكالوريوس للعام الدراسي القادم سيتجاوز سقف ١٩٧ ألف طالب وطالبة، وفي الدبلوم المتوسط من المتوقع أن يصل الإجمالي إلى ٢١,٨٨٥ طالب وطالبة،من ما يعني أن الجامعات الحكومية ستبلغ طاقتها الاستيعابية من خريجي الثانوية للعام الدراسي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ ٢١٩,٢٨٠ طالب وطالبة.

وجاء في التقرير أن نسبة توزيع خريجي الثانوية السعوديين لهذا العام حسب المقاعد المتوفرة في مؤسسات التعليم بعد الثانوي ٥٥% لمرحلة البكالوريوس، ١٩% للكليات التقنية، و١١% للكليات التقنية العالمية ، و٦% لكليات المجتمع ،و٢% لمعاهد الشركات الاستراتيجية ويتوجه البقية ونسبتهم ٧% إلى جهات أخرى تشمل التعليم الأهلي وكليات الهيئة الملكية للجبيل وينبع ومعهد الإدارة العامة وبرنامج الابتعاث أو إلى سوق العمل مباشرة، في الوقت الذي يبلغ فيه إجمالي السعوديين المتوقع تخرجهم من الثانوية لهذا العام ٣٦٠,٠٠٧ طالب وطالبة، منهم ١٨٣,١١٤ طالبا، و١٧٦,٩٦٣ طالبة.كما هو موضح في الشكل آدناه :

ومن هذا التقرير يتضح للباحثة نزوح أغلب الطلبة عن المؤسسات المهنية والتقنية وتكدسهم في الجامعات التي توفر جُل التخصصات التربوية الإنسانية والإجتماعية ، وهذا مايجعل هنالك فجوة واضحة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب وبين متطلبات سوق العمل في السعودية وهذا ماأكدته ايضاً دراسة (الدوسري) إذ يوضح أن هناك عدم مواءمة بين تخصصات التعليم وبين متطلبات التنمية في كل من قطاعيها العام والخاص وإقرحت الدراسة لحل هذه المشكلة مرحلتين هما:" المرحلة الأولى يتم فيها التحكم بدقة كم ونوع الطلبة الذين يتم قبولهم في البرامج التعليمية في الجامعات بحيث يتم القبول في ضوء متطلبات سوق العمالة المستقبلية ، أما المرحلة الثانية فيتم فيها إيجاد وسائل وطرق وبرامج لرعادة تأهيل الخريجين الذين لم يجدوا فرص عمل في التخصصات التي تخرجوا منها بعد إكمالهم لمتطلباتها ،فيتم إعادة تأهيلهم لكي يجدوا فرصاً في سوق العمل." وقد أوردت الدراسة بعض الحلول الأخرى التي منها توزيع القبول على الجامعات عبر الية خاصة للقبول من خلال مجلس التعليم العالي من أجل ضبط عملية مدخلات نظام التعليم والتدريب ،وإعادة صياغة قيود القبول بشكل مستمر حسب حداثة المعلومات.(الدوسري،١٩٩٨،ص٩٦٠)

ثانياً: متطلبات التنمية وسوق العمل :

التنمية هي جهود منظمة مخططة ومرسومة للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين تستهدف تحقيق دخل أكبر على المستويين القومي والفردي،يقود إلى إرتقاء في مستوى المعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المتعددة كالتعليم والصحة والشباب والأسرة لتحقيق الرفاهية للمواطن. وبهذا يظهر جليا أن التنمية عبارة عن تحريك علمي مخطط للعمليات الاجتماعية والإقتصادية للإنتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها، فهي تحقيق إرادة مجتمعية تأخذ بأبنائها من حالة التخلف إلى حالة من الوعي الإبداعي المستمر والذي يؤدي إلى بلوغ أهداف المجتمع المنشود. (ثابت،١٤٠٩،ص١٤٣) وهذا يوضح لنا أن التنمية لاتعني فقط النمو الاقتصادي بل إن التنمية في معناها الصحيح هي بناء مشروع حضاري متكامل يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاجتماعية والثقافية والإقتصادية .أمابالنسبة لسوق العمل في المملكة والذي يعد من أهم المجالات في تطور التنمية فلقد كان يستوعب جميع خريجي التعليم العالي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين، ولكن الوضع تغير كثيراً في السنوات الأخيرة، حيث بدأت

الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصر على بعض التخصصات. وكان معظم الخريجين في السنوات الماضية يستوعبون في منظومة التربية والتعليم، ولكن ذلك تغير بإكتفاء المؤسسات التربوية من بعض التخصصات وحصر التوظيف فيها في مقابلة النمو الطبيعي والإحلال للمتقاعدين والمتسربين من هذه المؤسسات.

وفي الوقت الراهن تمثل قضية توظيف السعوديين هاجساً على المستوى الرسمي والشعبي لا سيما في غياب آلية علمية لتحديد الحجم الحقيقي للبطالة ومستواها بالنسبة للراغبين في العمل من السعوديين، وتبقى هذه القضية أسيرة لعدد من الفرضيات السائدة يأتي في مقدمتها عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل من جهة وعزوف القطاع الخاص عن توظيف العمالة السعودية في ظل وجود البديل الأجنبي الذي يمتلك المهارات المطلوبة ويتحلى بالالتزام والانضباط في العمل ويتميز بالتكلفة الرخيصة من جهة أخرى. (صائغ، ٢٠٠٣م، ص ٢٢)

حيث "لاتزال مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الوظائف، وتحقيق المواءمة بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيراتها المطلوبة في سوق العمل".

(الزهراني،١٤٢٣هـ، ص ٢٨) وفي تقرير للغرفة التجارية والصناعية عن التدريب والتأهيل المهني ووظائف القطاع الخاص تطرق إلى الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهن المطلوبة في سوق العمل والتي تم تحديدها من خلال حصر ميداني غطى عدداً كبيراً من المنشآت الخاصة.وهي بشكل أساسي المهن الفنية والعمالة الماهرة،وأكد التقرير على أن المنشآت تحتاج إلى تخصصات للإحتياج الحالي والمستقبلي وقد تلخصت هذه المهن في الآتي:مهن التسويق والمبيعات ،مهن الحاسوب وأنظمة المعلومات.،المهن الطبية والمهن الهندسية،ومهن الترجمة والتحرير،والمهن المالية. ولذلك تتجه المملكة اليوم إلى تطوير مجالات التدريب التقني والمهني في كافة تخصصاته ،والذي سيكون من خلال خفض القبول في التخصصات الإنسانية ورفعه في التخصصات المهنية والتقنية ،ولذا توجه الاهتمام في ظل رؤية ٢٠٣٠م إلى المهن والتخصصات التي يحتاجها الوطن في حاضره ومستقبله ومنها:

التدريب المهني في المملكة:

التدريب المهني من المجالات التي برزت في العقود المتأخرة وأخذت موقعاً هاماً وأصبحت تُشكل جزءاً أساسياً لإرتباطها بواقع الحياة ولأهميتها في تنمية المجتمعات البشرية ،وإرتباطها في النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية في الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات ويمكن إجمال أهداف التدريب المهني بشكل عام فيما يلي :

- تلبية إحتياجات المجتمع من القوى البشرية في مختلف التخصصات المهنية لتحقيق الإكتفاء الذاتي وتسيير مؤسساته بفاعلية وجدارة وتحقيق النمو الاجتماعي والثقافي والإقتصادي فيه.
- تلبية إحتياجات الأفراد بتوفير مجالات مهنية متنوعة ومتعددة تشبع طموحات الأفراد وحاجاتهم وتهيئ لهم فرص الإختيار الأفضل المناسب للقدرات والإستعدادات والإمكانيات الشخصية والتي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة بنجاح.
- إضفاء معنى إيجابي على مختلف المعارف من خلال ربط النظرية بالتطبيق والدراسة بالحياة.
- كما تتوقف درجة اهتمام النظم التربوية المختلفة للتدريب المهني على نظرة المجتمع إلى العمل المهني عموماً والعمل اليدوي بشكلٍ خاص.(الدوسري،١٩٩٨،ص٤٤٦)

والتدريب المهني يعتبر مجال الراغبين في العمل بعد إكمال الدراسة الثانوية، بل ويمثل خيارًا مستقبلياً لكثير من الطلاب والطالبات الراغبين في العمل ،وقد إهتمت الدول المتقدمة بهذا النوع من التدريب وفتحت العديد من الكليات ففي بريطانيا نجد أكثر من ٥٠٠ كلية ومعهد للتدريب المهني والتقني ،بينما في الولايات المتحدة الأمريكية نجد مايزيد عن ١١٩٠ كلية مجتمع تقدم برامج مختلفة من بينها برامج التأهيل المهني والتقني إضافة إلى ٢٠٠ مدرسة فنية عليا. أما في المملكة العربية السعودية فقد أنشئت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام ١٤٠١هـ وبادرت بفتح عدد من مراكز التدريب المهني والمعاهد الصناعية والتجارية الثانوية ،ثم بعد ذلك تم إنشاء أول كلية تقنية في مدينة الرياض عام ١٤٠٢هـ وفي أخر تقرير إحصائي صدر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام ١٤٣٨ / ١٤٣٩هـ نجد أنه قد وصل إلى مايقارب ٢٢٠ وحدة تدريبية داخل المؤسسة.

ويظهر أن هناك توسع كبير في افتتاح كليات التقنية نظراً للإحتياج الكبير للقوى الوطنية في العديد من القطاعات ،ولإستيعاب خريجي الثانوية العامة؛ إلا أن هنالك عوائق وقفت أمام جهود المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لإحداث التغيير المناسب لمواجهة متطلبات سوق العمل المتغيرة بالسرعة المطلوبة ،وعلى رأسها عدم وجود دراسات لسوق العمل تستخدمها المؤسسة كمؤشرات يتم في ضوئها التوسع في برامج التدريب كما أن المتأمل في هيكل التعليم في المملكة يلاحظ أن التعليم الفني لايمثل إلاجزءاً يسيراً من مسارات التعليم العام.وهنالك عدد من المقترحات التي تساعد في مجال تطوير التعليم التقني والمهني منها على سبيل المثال دمج التعليم التقني والفني والمهني في باقي مرافق التعليم العام والجامعي من خلال البرامج التعليمية وبرامج التدريب والنشاط غير الصفي في الأنشطة الرياضية والرحلات الاجتماعية والمسابقات الثقافية والرحلات العلمية، كما ينبغي إعادة النظر في المناهج الخاصة بالتعليم التقني بما يتناسب مع متطلبات التنمية وسوق العمل وضرورة الاهتمام ببرامج التدريب الميداني في سوق العمل الصناعي والإنتاجي وفي الحقول والمزارع وفي مكاتب الخدمات الإدارية ،كما يجب إجراء دراسات مسحية لتحديد الإحتياج المطلوب في سوق العمل والتنمية قبل التوسع في فتح مراكز التدريب المهني والتنسيق المبكر بين التعلبم التقني من جهة وبين الجامعات والتعليم العام لتحديد الشروط التي تتعلق بالقبول والتسجيل ومواصلة الدراسة بما يحقق أهداف التعليم المهني الذي يتطلع إلى إعداد الفرد للعمل المنتج القادر على تحمل العبء الاقتصادي،ذاك الفرد الذي لديه

القدرة على الإختيار المناسب للمهنة المتفقة مع ميوله وقدراته ،مزود بكافة المهارات التي يحتاجها المجتمع فيحقق الهدف من التربية المهنية بأن يكون فرداً عاملاً منتجاً ومشاركاً فعالاً في جميع مجالات الحياو بكافة قطاعات المجتمع ومؤسساته ،يُقدِم على الخدمة بروح إيجابية تجاه المهنة أو العمل عن قناعة ومستمتعاً بعمله من خلال ماأكتسبه من مهارات خاصة وتدريب واقعي من خلال الممارسة المستمرة وبذلك يستمر الفرد في النمو المهني ويحقق تطور أفضل للمجتمع .(فلاتة،١٤١٤)

وايضاً لاينبغي أن نغفل إهتمام ديننا الحنيف بالعمل ودعوته إلى تعلم الحرف والصناعات ومزاولة العمل والتجارة ،بل وإعتبر ذلك من أشرف طرق الكسب ،ولقد قام الأنبياء عليهم السلام بالعمل اليدوي فآدم أبو البشر عمل بالزراعة ليحصل على القوت وإكتسب مهاراتها ونوح–عليه السلام– عمل الفلك فهو نجار ،وداود صنع الدروع فهو حداد ،وإدريس _عليه السلام_ خياط ،وموسى يرعى الماشية، ولذلك نجد بعض علماء المسلمين يقول :مأجمل أن يجعل الخياط إبرته مسبحته ،وأن يجعل النجار منشاره مسبحته). وقد كان مجموعة من علماء الأمة يُنسبون إلى الحرفة أو الصناعة التي كانوا يقومون بها فبرز من العلماء الزجاج ، الفراء ، الكسائي، الخراز، ولايجدون في ذلك غضاضةً أو عيب والتربية الإسلامية شجعل العمل والعلم ولم تفصل بينهما ،وكان رسول الله_صلى الله عليه وسلم_ يُقدر العمل والعمال ويرشد أن اليد العاملة يحبها الله ورسوله . لذلك كان للعلوم التطبيقية في عصور الإسلام المختلفة شأنٌ كبير وإهتمام عظيم، فإزدهرت صناعة القطن والحرير والأواني المنزلية وصناعة الذهب والفضة والخزف والزجاج،وصناعة السلاح والسيوف والخناجر والتطبيق العملي ،وأكد الإسلام على ربط التدريب المهني ببناء العقول والأخلاق وجعله وسيلة الإجادة والإتقان وسلاح لمحاربة الفقر والإعتماد على الذات لعمارة الأرض التي استخلفنا الله فيها فالمسلم الممتهن لحرفة لايعرف الغش ولا الخداع ويحاول جاهدًا أن يُتقن عمله ويحسنه ويزيد إنتاجه طمعاً في رضا الله والكسب الدنيوي والأخروي.(عليمات،١٩٩٩)

ثانياً : الدراسات السابقة:

أجريت دراسات عدة حول موضوع مخرجات التعليم وعلاقتها بسوق العمل ومن ضمنها دراسة (ياسين،٢٠٠٥) والتي تعرضت فيها لسبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل ،إذ تحدثت فيها عن التعليم التقني وأهمية مخرجاته ومايعانيه من إشكاليات والدوافع والإستراتيجيات المقترحة لتطويره وفي الجانب الأخر تحدثت عن مؤسسات التعليم التقني وأهم سماتها وخصائصها والتي يعتبر دورها محورياً وأساسياً لتلبية حاجات سوق العمل ،ثم بعد ذلك عرضت طبيعة العلاقة بين التعليم التقني وسوق العمل والتحديات التي تواجه العلاقة التشاركية بينهما وتوصلت للأتي:أن لابد من تعزيز وتفعيل التعاون مع القطاع الخاص وكذلك ضرورة وضع آليات عملية متفق عليها لتطوير مخرجات التعليم التقني ، وايضاً ينبغي مشاركة أصحاب العمل في مجالس مؤسسات التعليم التقني وتنظيم ندوات وحلقات عمل لأصحاب العمل أنفسهم داخل الجامعات من أجل إطلاعهم على برامجها وإمكانيات طلبتها.

وأخيراً أكدت على ضرورة إثراء برامج التعليم التقني بما يؤهل خريجيه بالمهارات اللازمة لإحتياجات التنمية الأنية والمستقبلية في سوق العمل في القطاعين العام والخاص مثل المهارات القيادية والتنظيمية ومهارات الإتصال وحل المشكلات واستخدام الحاسوب واللغة الإنجليزية.وهذا ما عززه (براند،٢٠٠٥) في دراسته إذ أكد على أهمية إكتساب الطلبة لمهارات تصميم التعليمات ومعرفة تحليلها وتفسيرها وربط هذا بالمعارف التي يكتسبها الطالب في دراسته فلابد أن يوضع داخل مواقف حقيقة وأن يُعطى خبرات ذات جدوى ليمتلك بعد ذلك مهارة حل المشكلات وإدارة الأزمات ومعرفة التعامل داخل فريق أو إدارة الفريق بأكمله وبهذا تتكون لديه بنية أساسية وقوية تدعمه في المجالات المهنية وتساعده كإنسان عامل وفعّال. كما لاحظ (القحطاني،١٩٩٨م) في دراسته الاستطلاعية حول مظاهر عديدة لعدم مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل أن التعليم الجامعي الإكلينيكي فقط أكثر مخرجات التعليم توافقاً مع متطلبات سوق العمل، بينما التعليم النظري أقل هذه المخرجات اتفاقا ًمع متطلبات سوق العمل. كما وجد أن من أهم العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل كما يراها مسئولو التوظيف بالقطاع الخاص هي عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ثم عدم إشراك القطاع الخاص في سياسات القبول وعدم تطوير المناهج لتلبية حاجة السوق مع عدم تعاون الجهات ذات الصلة بتخطيط القوى العاملة. وقد أضاف إلى عوامل عدم ملاءمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص ضعف اللغة الإنجليزية وعدم الإلمام بالحاسب الآلي وعدم توفر الخبرات الكافية، وضعف التأهيل التخصصي والقدرة التحليلية وقد خرجت دراسة القحطاني بمجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية بالقوى العاملة والجامعات عند وضع استراتيجيات التعليم العالي.وايضاً زيادة توجيه الطلاب نحو التخصصات العلمية المطلوبة بشكل أكبر في سوق العمل وكذلك ضرورة توفر متطلبات سوق العمل من التخصصات العلمية وربط هذه التخصصات بما يتطلبه سوق العمل من مهارات ومعارف لتسهيل عملية التوظيف والعمل على تطوير المناهج بحسب حاجة سوق العمل. وهذا ماأشار إليه (ميلاد،٢٠١١) في دراسته حول سياسيات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية إذ أشار في نتائجه التي توصل إليها من أن واقع التعليم العالي في الوطن العربي يشير إلى إنخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية فلا بد من خطط لتطوير المناهج لنصل لمخرجات تعلم تفع هذه الكفاءة، كما علل إنخفاض الكفاءة في التعليم العالي إلى أنه لايزال يستمد مرجعيته من آساليب أصبحت غير مناسبة لهذا الوقت فهي تعتمد على الحفظ والتلقين وتلغي الحوار والتحليل وتعطل التفكير المبادر فهي بذلك تعمق الفجوة بين المخرجات وسوق العمل، كما وضح أن واقع التعليم العالي يصب بإتجاه التثقيف النظري ويبتعد عن الممارسة والتدريب مع غياب واضح لفلسفة التعليم المستمر والتنسيق مع القطاع الخاص وقد انعكس هذا على واقع سوق العمل الذي تزداد به البطالة إلى معدلات مرتفعة وتتركز في أوساط حملة الشهادات الجامعية.ويوضح (الظالمي،٢٠١١) في دراسته قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل في أن السبب لغياب فلسفة التعليم المستمر وكذلك التنسيق مع القطاع الخاص هو عدم منح الجامعات قدر من الإستقلالية في قرارتها ولذلك لابد من ضرورة منح الجامعات قدراً كبير من الإستقلالية

وعدم التدخل في قراراتها العلمية لإجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولاسيما المستوى النوعي لجودة الخريجين بإعتبارهم من أهم مخرجات التعليم العالي.مع الأخذ بالإعتبار أن على المؤسسات التعليمية مؤامة مخرجاتها مع إحتياجات ومتطلبات سوق العمل لسد تلك الإحتياجات من جهة ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم.كما ينبغي على الجامعات استخدام الإستراتيجيات الترويجية والتسويقية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الإستفادة من مخرجاتها بإطار واسع وفعال ،وكذلك المراجعة الدورية والمستمرة لإحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها ووضع البرامج الكفيلة بمتطلبات السوق من أجل إستخدام المخرجات المستهدفة وجعلها من أهم مدخلات العملية التعليمية كإعداد مبكر للمخرجات المخطط لها مستقبلاً.

منهج الدراسة وإجراءتها:

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي حيث أنه يصف مشكلة البحث المراد دراستها ويحللها بشكل وصفي كيفي.

مجتمع البحث:

يتكون من جميع خريجي الجامعات في المملكة العربية السعودية.

عينة البحث:

تم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغ عددها ٣٢ خريج.

أداة البحث:

اعتمدت الباحثة في الحصول على المعلومات اللازمة عن طريق إستبانة قامت بتصميمها من خلال إطلاعها على الدراسات السابقة بالإضافة للخبرة الشخصية ،وتكونت الإستبانة من جزئين رئيسين:

الجزء الأول : إختص بالمعلومات الأولية لأفراد العينة كالعمر والجنس والتخصص وغيرها .

الجزء الثاني : تكون من ٢٦ فقرة تم تقسيمها على ثلاثة مجالات رئيسية تقيس أسئلة الدراسة،فكان المجال الأول يجيب على السؤال الأول وهو ماتقييمك لمناهج برنامج إعدادك بالكلية ؟ وتضمن ٩ فقرات.أما المجال الثاني فكان لنصيب السؤال القائل: ماهو تقيمك لتنظيم التدريب الميداني للطالب وتنفيذه ؟وتضمن ١٠ فقرات. ،وأخيراً المجال الثالث والذي يجيب على السؤال ماهو تقييمك لملائمة التخصصات الدراسية اليوم ومتطلبات سوق العمل ؟ ويندرج تحته ٧ فقرات.ولقد تم الاعتماد على مقياس "ليكرت الخماسي" لقياس استجابات المستقصين لفقرات الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١.١).

الجدول رقم (١.١): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	يسمحايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

صدق وثبات الاستبيان:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق **الصدق الظاهري (صدق المحكمين)**

وتم ذلك بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة بهدف التأكد من صحة وسلامة لغة الاستبيان.والملحق رقم (١) يوضح ذلك ، وفي ضوء آراء المحكمين قامت الباحثة بإعداد الإستبانة بصورتها النهائية والملحق رقم (٢) يوضح هذا.

نتائج الدراسة:

توصلت الباحثة للنتائج المستخلصة من العينة والتي بلغ عددها ٣٢ خريج تم إختيارهم بشكل عشوائي، ٨٤٪ منها اناث و ١٦٪ منها ذكور ،كما وضح الإستبيان في المعلومات الأولية عن الخريجين أن أعمارهم تتراوح مابين ٢٠ إلى ٣٥ سنة ،كانت النسبة الأكبر منهم وهي ٤٤٪ أعمارهم مابين ٣٠-٣٥سنة ،أما بالنسبة لتخصصاتهم فكانت محصورة في العلوم الطبيعية والنظرية وهي(اللغة العربية ،كيمياء ،أحياء، رياضيات ،دراسات إسلامية ،رياض أطفال ،خدمة اجتماعية، حاسب ،لغة انجليزية ،تاريخ). وعن أعوام تخرجهم فقد تراوحت مابين عام ١٤١٦هـ لعام ١٤٣٥هـ ، ٣٩٪ منهم حصلوا على عمل ،الغالبية في جهات حكومية بينما ٦١٪ منهم لم يجدوا فرصة وظيفية مناسبة ،وبذلك فالنسبة العظمى واجهوا صعوبة في بحثهم عن عمل ،نصفهم كان لطبيعة تخصصاتهم علاقة بهذه الصعوبات والنصف الأخر يرى أنه ليس لها علاقة ،كما أن هنالك عدد كبير منهم تجاوز النصف شارك في دورات تدريبية وبرامج تكميلية من أجل الحصول على عمل.

الإستبيان كان متوزع في ثلاثة مجالات تم الإعتماد في قياسها علي مقياس ليكرت المتدرج من (١-٥) حيث يدل الرقم (١) على أدنى مستوى لوجود المعيار المقابل له والرقم (٥) يدل على أعلى مستوى لوجود المعيار المقابل.

-المجال الأول كان في السؤال القائل:ماهو تقييمك لمناهج برنامج إعدادك الكلية؟

وقد تضمن ٩ فقرات تدرجت من المستوى الأكاديمي للكلية والذي عبرت نصف العينة برقم ٣في رضاها عنه، أما عن تصميم المنهج وتنظيمه في تحقيق مخرجات التعلم المقصودة فقد رأت ٢٦٪ من العينة أن رقم ٢ هو مايعبر عنهم بينما جاءت الأغلبية وهم ٤٣٪ وإختارت رقم ٣، وبالنسبة للإعداد المهني للخريجين كان الغالبية العظمى ترى تدني هذا الجانب وكذلك تدني نوعية المعارف العلمية ومهارات الخريجين التي يوفرها المنهج ،أما عن نوعية التدريب الميداني في الكلية فالغالبية يرون أنه يقع في الجزء المتوسط بين الأدنى والأعلى ،وكذلك النسبة جاءت نفسها على عبارة حداثة محتوى المنهج في برامج الكلية ،أما بالنسبة لإرتباط

المنهج بمتطلبات العمل المستقبلي للخريج فكان إرتباط متدني جداً ،إذ أشارت الغالبية العظمى من العينة أنه يندرج تحت رقم ١ في مقياس ليكرت ،وكذا النسبة جاءت مشابهة للتوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية في مناهج الكلية ،أما أخيراً عن عبارة تجانس وتكامل محتوى المنهج فلقد جاءت النسبة متوسطة.

-**المجال الثاني والذي يقع في هذا السؤال:** ماهو تقييمك لتنظيم التدريب الميداني للطالب وتنفيذه ؟

وقد تضمن ١٠ عبارات كانت أولها أن التدريب الميداني ينظم في الكلية وينفذ وفقاً لبرنامج تعليمي متكامل وكانت النتيجة محايدة إذ كانت مجموعتين متساويتين من العينة قد اختارتا مستوايين مختلفين الأولى اختارت رقم ٢ وهو مايمثل المستوى المتدني والمجموعة الثانية اختارت رقم ٤ وهو مايعبر عن رضا المتجاوب ،بعد ذلك تم عرض عبارة تعيين مشرفيين من أعضاء هيئة تدريس لإرشاد الطلبة وتوجيههم خلال مرحلة التدريب الميداني وكانت الأغلبية من العينة ترا رقم ٣ هو المناسب لهم ،وبالنسبة لفاعلية الجوانب الإدارية والتنظيمية في الكلية لتنفيذ التدريب الميداني للطلبة كانت النسب فيه متفاوته ،وكذلك فاعلية التنسيق والرعاية المشتركة بين الكلية والمؤسسات المعنية للتدريب الميداني، اما عن المساعدة الضروريه والتي يقدمها مشرف الكلية للطالب أثناء التدريب فلم تكن بالمستوى المرضي عنه وايضاً المساعدة والرعاية التي يُتوقع من المؤسسات التي يتدرب فيها الطالب أن يقدموها له والمساعدة المتوقعة من الكلية نفسها لم تكن بالمستوى المطلوب والجيد بالنسبة للعينة ،وبالنسبة للثلاث عبارات الأخيرة فقد كانت نتائجها متشابهة إذا اختار الأغلبية من العينة الرضا إلى حد ما عن نوعية تدريب الطالب ومستوى استفادته ،ومدى فاعلية التدريب الميداني في إكسابه المهارات المهنية اللازمة.

-**المجال الثالث والذي هو لب وجوهر هذا البحث ويقع في السؤال الرئيسي** للبحث وهو ماتقييمك لملائمة التخصصات الدراسية اليوم مع متطلبات سوق العمل ؟

وتضمن ٧ فقرات بدأت بتنوع التخصصات وتعددها ،فكانت النسب متفاوتة من المستوى الأدنى للأعلى، وعن ملائمة التخصصات لرغبة وميول الطلبة رأى غالبية الأفراد أنه ليس هنالك مراعاة للميول والرغبة ،وكذلك عن ملائمة التخصصات لمتطلبات سوق العمل إذ عبرت غالبية العينة عن عدم رضاها عن هذه العبارة. وجاءت ٤١٪ من العينة غير موافقه على أن هنالك تعدد في مجالات التوظيف أو أنها تستوعب التخصصات الدراسية ،غير أن هنالك تفاوت في النسب مابين المؤيدة والمعارضة لوجود تطور مستمر وواضح على مخرجات التعليم من أجل الوفاء بمتطلبات سوق العمل ،وبالنسبة لتوفر دورات تدريبية ومهنية للطلبة أثناء الدراسة فقد كانت الغالبية العظمى من العينة قد اختارت المستوى المتدني من وجود هذه الدورات أو توفرها ،وكذلك في توفر الدورات التدريبية والمهنية بالنسبة للخريجين فقد كانت النسبة فيها متفاوتة وغم أن الأغلبية قد اختاروا عدم الرضا عن توفرها.

ملخص النتائج :

- جزء بسيط من العينة حصلوا على عمل،بينما الجزء الأكبر من العينة لم يجدوا فرصة وظيفية مناسبة ،وكذلك النسبة العظمى منهم واجهوا صعوبة في بحثهم عن عمل وكان لطبـيعة تخصـصاتهم عـلاقة بهـذه الصـعوبات.
- غالبية العينة ترى تدني الإعداد المهني للطلبة في الجامعات وكذلك تدني إرتباط المنهج بمتطلبات العمل المستقبلي للطالب وعدم توازن الجوانب النظرية مع التطبيقية في المناهج.
- جزء كبير من العينة يرى تدني مستوى فاعلية التدريب الميداني في إكساب الطلبة المهارات المهنية اللازمة، وكذلك عدم توفر المساعدة الضروريه والرعاية المتوقعة من المؤسسات التي يتدرب فيها الطالب أن يقدموها له.
- عدم ملائمة التخصصات لمتطلبات سوق العمل إذ عبرت غالبية العينة عن هذا ،وكذلك عدم ملائمة التخصصات لرغبة وميول الطلبة ،وقلة توفر دورات تدريبية ومهنية للطلبة أثناء الدراسة أو بعدها.

وبهذا نستخلص من النتائج مايؤيد غرض الدراسة وكذلك الدراسات السابقة ويتفق معها في وجود فجوة مابين تخصصات التعليم ومابين متطلبات التنمية وسوق العمل ،والتي ينبغي أن تتكاتف الجهود لردمها ومحاولة تقليصها قدر الإمكان والذي يسعى هذا البحث وغيره من الدراسات والبحوث إلى إيجاد الأسباب التي أدت لها ومحاولة المساعدة في التصدي وإيجاد الحلول التي قد تُسهم في سد مثل هذه الثغرات.

التوصيات:

- وضع خطط مدروسة وعلمية تبين الحاجة المطلوبة للقوى العاملة المتعلمة في ضوء متطلبات التنمية الوطنية.
- وضع خطط طويلة المدى تهدف إلى تخريج الأعداد المطلوبة من المتخصصين والفنيين لسد إحتياجات التنمية وسوق العمل في مختلف المجالات.
- ضرورة مراعاة تحديد وتقنين عدد الطلاب ونوعيتهم الذين يقبلون في مؤسسات التعليم العالي على ضوء معايير وإحتياجات التنمية من الخريجين في كل تخصص.
- إعادة النظر بمدخلات التعليم الجامعي والتقني ،ومحاولة رفع جودة وكفاءة المخرجات والتأكد من تمكينها لمهارات العمل.
- تفعيل دور الإعلام المناسب والمدروس من أجل الترويج للتعليم التقني والتدريب المهني وماهيته.
- تنظيم ندوات ولقاءات لأصحاب العمل ،بحيث تستضيفهم الجامعات لتطلعهم على برامجها وإمكانيات طلبتها.

المراجع العربية ..

-القرآن الكريم

-إبراهيم، محمد عباس(١٤٠٩هـ).*الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربي*.ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية. كلية الآداب،جامعة الإمارات.

-النفيعي،عبدالله من مصلح(١٤٣٠).*تشغيل العمالة الوطنية في سوق عمل متغير*.ندوة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص.الغرفة التجارية الصناعية،الرياض.

-صائغ، عبدالرحمن أحمد (٢٠٠٣م).*التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية رؤية مستقبلية للعام(٢٠٢٠م)*.دراسة مقدمة للقاء السنوي الحادي عشر للجمعية العربية السعودية للعلوم التربوية والنفسية المنعقد في جامعة الملك سعود في الفترة ٢٧-١٤٢٤/٢/٢٨هـ، الرياض،المملكة العربية السعودية .

-باول،كولين(Powel Colin)(١٩٩٨م).*ملخص التعليم رؤية مستقبلية*،ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية في الفترة ٢٥-١٤١٨/١٠/٢٨هـ،وزارة التعليم العالي،الرياض،المملكة العربية السعودية.

-ثابت،ناصر أهديوي (١٤٠٩هـ).*الأوضاع والأدوار داخل إطار الأسرة في الخليج العربي وتأثيراتها على التنمية*.ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي.كلية الآداب،جامعة الإمارات العربية المتحدة.

-الدوسري.عادل بن شاهين(١٤١٨هـ).*التعليم العالي وسوق العمل، نظرة مستقبلية وتطلعات واقعية*،ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية في الفترة ٢٥-١٤١٨/١٠/٢٧هـ،وزارة التعليم العالي،الرياض،المملكة العربية السعودية.

شوق،محمود أحمد(١٤١٦هـ).تطوير المناهج الدراسية.دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.الرياض،المملكة العربية السعودية.

-الشيخ،رضوان فضل(١٤٢٢هـ)الشباب ومشكلات سوق العمل في ضوء مخرجات التعليم،المدينة المنورة،المملكة العربية السعودية.

-عليمات،محمد مقبل(١٩٩٠م).التعليم التقني المهني وصلته بالتربية الإسلامية،موقع التربية المهنية في المنهاج التربوي الإسلامي،بحوث مؤتمر نحو بناء نظرية تربوية إسلامية معاصرة.الرياض،المملكة العربية السعودية.

-فلاته،مصطفى عيسى(١٤١٤هـ).إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربية،مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض،المملكة العربية السعودية.

-الزهراني، سعد عبدالله (١٤٢٣هـ).*مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية*.الرياض: مطابع وزارة الداخلية .

-القحطاني، سالم سعيد(١٩٩٨م).*مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية*، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (٢٢-٢٥فبراير ١٩٩٨م .)

-ياسين،آمال(٢٠٠٥م).*سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل*،ورقة مقدمة في ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية.المنامة،مملكة البحرين.

-ميلاد،ناصر (٢٠١١م).*سياسيات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية*،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.القاهرة،مصر.

-الظالمي،محسن(٢٠١١م).*قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل*، ورقة مقدمة في ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية.المنامة،مملكة البحرين.

-وزارة التعليم،نظام إحصاءات التعليم،

https://hesc.moe.gov.sa/pages/default.aspx

-وزارة التعليم،دليل التخصصات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،

https://hesc.moe.gov.sa/Pages/Downloadvk.aspx?t=t

-المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني،التقارير الإحصاءات،

https://www.tvtc.gov.sa/Arabic/InformationCenter/Pages/ReportsAndGuides.aspx

-الغرفة التجارية والصناعية بالرياض،المركز الإعلامي

https://chamber.sa/Pages/default.aspx

المراجع الأجنبية ..

-Brand-Gruwel, S., Wopereis, I., & Vermetten, Y. (2005). Information problem solving by experts and novices: Analysis of a complex cognitive skill. Computers in Human Behavior, 21(3), 487-508.

Chicago